تقرير

شوقي عشقوتي
lionbars@hotmail.com

صراع مصالح وميزان قوى عسكري واقتصادي

حرب باردة بين الولايات المتحدة وروسيا والصين

تضع ادارة الرئيس الاميركي جو بايدن المنافسة مع الصين وروسيا في اطار ايديولوجي، وقال عنها انها "عبارة عن نقاش جوهري حول مستقبل عالمنا ووجهته". لكن الولايات المتحدة تخوض في الواقع مع الدولتين صراع مصالح ومحاور وحربا باردة حول ملفات كثيرة ساخنة

من الواضح ان المشاكل التي يطرحها البلدان على واشنطن مختلفة. لكن تقارب مصالحهما وتكامل قدراتهما على المستوى العسكري وسواه، يزيد حجم التحديات المطروحة على القوة الاميركية. تستعمل الصين علاقتها مع روسيا لسد الثغر في قدراتها العسكرية، وتسريع ابتكاراتها التكنولوجية، واستكمال جهودها الرامية الى اضعاف القيادة الاميركية في انحاء العالم. لهذا السبب، فان اي محاولات للتعامل مع التحركات الروسية او الصينية يجب ان تراعي الشراكة المتوسعة بين البلدين.

العلاقات الاميركية ـ الروسية بدأت في التراجع مع نهايات ولاية الرئيس باراك اوباما وعندما كان الرئيس الاميركي الحالي جو بايدن نائبا له. السبب الرئيسي كان ان ادارة اوباما اصرت على نشر الدرع الصاروخية في بولندا على تخوم روسيا، من ابرز اهدافها زوال تهديد الصواريخ الباليستية الايرانية. جعل ذلك بوتين يقتنع بأن الهدف منها لم يكن ايران وصواريخها بل تطويق روسيا.

طبعا التقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وبايدن اكثر من مرة ايام كان نائبا للرئيس الاميركي، لكن لم يظهر في حينه انهما قادران على التفاهم لاسباب سياسية وشخصية. لكن بايدن اتخذ قرارا قبل لقائه الاول في جنيف مع بوتين باجراء محادثات نزيهة معه تتناول قضايا التورط الروسي المتكرر في الانتخابات الاميركية المتنوعة، والقرصنة الالكترونية التي قامت بها جهات مقيمة في روسيا استنادا الى معلوماته واخرى تعمل مباشرة من خارجها مع اجهزة الاستخبارات الروسية.

من الواضح ان بايدن بدأ عهده من موقع قوة، فطمأن اوكرانيا الى ان الولايات المتحدة ما زالت مصممة على حمايتها من اي اعتداء روسي، مثبتا اهتمامه بمسائل حقوق الانسان وتعزيز التحالف مع حلفاء الماضي في اوروبا الذين اساء اليهم الرئيس دونالد ترامب. كما ان ادارة بايدن تضع نصب عينيها استكمال الاستدارة نحو اسيا، المنطقة الحيوية بالنسبة الى روسيا. هذا يوسع الهوة بين روسيا واميركا ويضع مزيدا من العراقيل امام اصلاح العلاقات بينهما. بالنسبة الى روسيا، يهم بوتين تأكيد استعداد بلاده وجهوزها للقيام بكل ما يلزم لعدم السماح بوصول حلف شمال الاطلسي الى حدودها الجنوبية، تجنبا لما حصل على الحدود الغربية، عندما انضمت دول البلطيق الثلاث (لاتفيا واستونيا وليتوانيا) الى هذا الحلف. كذلك التأكيد لبايدن انه لن يتراجع امامه، وان روسيا عادت دولة قوية تدافع عن مصالحها في العالم وخصوصا في مناطق نفوذها التاريخية. كما طمأن حلفاء روسيا في اوكرانيا وفي منطقة اوراسيا انه جاهز لمساعدتهم وحمايتهم عند اللزوم، مظهرا للاخصام والاعداء قوة روسيا العسكرية عبر وقوفها في وجه الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي.

التدهور الحاد في العلاقات بين البلدين يشي بعودة الحرب الباردة من جديد حيال القضايا السياسية العالمية والمصالح الاقليمية. الولايات المتحدة تنظر الى روسيا كمنافس استراتيجي على مستوى العالم، وان سعيها الى استعادة مواقع لها في مناطق كانت اميركا تعتبرها ملعبها يمكن ان يقلص فرص الوجود والتأثير الاقليميين لها في هذه المناطق. في المقابل، ترى روسيا ان مواقف اميركا تتمحور حول الرغبة في الهيمنة الكاملة على العالم، ووضع عراقيل امام صعود الروح القومية في روسيا، وانزعاجها من رفع بوتين شعار "روسيا ستصعد من جديد"، مثلما كانت قوة عظمى. هذه المشاعر المشحونة في عمق العلاقة، لا تتيح اي فرصة للتعاون. اذا كانت الولايات المتحدة تتابع بقلق خطوات روسيا لاستعادة تاريخها القديم، فان الروس يشعرون بالتربص من جانب اميركا، والذي لا يعتبر وليد اليوم، بل هو سلوك متواصل منذ بدأ حلف الاطلسي التقدم شرقا في المحيط الاستراتيجي لروسيا بعد عام 2003.

الوضع عموما يرتبط بالتنافس الاستراتيجي بين واشنطن وموسكو. فالدولتان منقسمتان بشدة بسبب رؤيتيهما المتناقضتين للنظام العالمي، ولمصالحهما في مناطق العالم. لكن، على الرغم من ان العلاقات الروسية مع كل من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة هي الان في اسوأ حال لها منذ ايام الحرب الباردة، واحتمال وقوع حرب في مثل هذه الاجواء المتأزمة ليس بالامر المستحيل، علما ان ايا من هذه الدول ليست لديها مصلحة او رغبة في القيام بعمليات عسكرية، فانه لوحظ ان الدولتين تحاولان عدم دفع الموقف بينهما الى حافة الهاوية. وينصح خبراء الادارة الاميركية بضرورة التوافق مع الجانب الروسي ولو مرحليا، خصوصا مع القلق الاميركي من الموارد الصيني، وان اتجاهات العلاقات الاميركية ـ الروسية ستحكمها حدود الصراع المشترك.

في الواقع، طرفا الازمة المستجدة يدركان ان اللعبة لا تتجاوز التوظيف السياسي. لا بايدن سوف يمضي في التصعيد الى اكثر من العقوبات واستثارة ذكريات الحرب الباردة حين كانت لاميركا الكلمة الاولى في المعادلات الدولية. ولا بوتين في وارد قطع العلاقات مع الولايات المتحدة، فقد اكد جازما رغبة بلاده في الابقاء على العلاقات، وانها تريد السلام والاستمرار في اتفاقات الحد من انتشار الاسلحة.

قمة جنيف مهمة بالتأكيد. غالب الظن ان بوتين حجز لنفسه دورا في المرحلة المقبلة. اميركا التي كانت قبل عقود تلعب الورقة الصينية لاضعاف الاتحاد السوفياتي، قد ترتفع فيها اصوات تدعو الى لعب الورقة الروسية لاضعاف العملاق الصيني. اذا ظهرت هذه الاصوات لن يتردد بوتين في السباحة في هذه المياه لتعزيز موقع بلاده لدى واشنطن وبكين معا، خصوصا ان فيروس الصعود الصيني اخطر على بلاده منه على الولايات المتحدة.

اوصى محللون بتطبيق استراتيجيا "نيكسون العكسية" التي تقضي بالتقرب من روسيا لابعادها عن الصين. ثمة مَن يقترح مقاربة اكثر تواضعا لاقناع المقربين من بوتين بمنافع تبني سياسة خارجية روسية اكثر توازنا. يجب ان ترفع واشنطن الصوت مع موسكو لجبه التحركات الصينية التي تسيء الى المصالح الروسية. ترتكز السياسة الخارجية الروسية منذ وقت طويل على اعتبار موسكو لاعبة مستقلة وغير منحازة في عالم متعدد القطب. لذا يشعر بعض المحللين والمسؤولين في النخبة الروسية بالقلق من زيادة الرضوخ الروسي لبكين. فيما بدأت الصين تؤثر على المصالح الروسية في بيلاروسيا وايران واماكن اخرى، يجب ان تحاول الولايات المتحدة التشكيك بالمقاربة الراهنة امام الشعب الروسي والنخبة الحاكمة على امل ان يطلق القادة المستقبليون مسارا اكثر حيادية.

في المقابل، تكشف الصين طموحاتها الجيو ـ سياسية وتسعى الى ان تحتل صدارة العالم. بالنظر الى عدد سكانها البالغ مليارا و300 مليون نسمة، تحظى الصين بالموارد البشرية اللازمة لنشر قوات عسكرية ضخمة وفي الوقت ذاته توفير العمالة اللازمة للمصانع. وكان من شأن الصعود الصيني على امتداد العقدين الماضيين اعادة صياغة المشهد السياسي العالمي. بعد انضمامها الى منظمة التجارة العالمية في كانون الاول 2001، تمكنت الصين سريعا من تحويل اقتصادها من كونه مصنع العالم المنخفض التكلفة، الى قوة ◄

الرئيس الاميركي جو بايدن.

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

> **بوتين سيقوم بكل ما يلزم لمنع وصول حلف الاطلسي الى حدود روسيا الجنوبية**

عالمية رائدة في مجال التكنولوجيات المتقدمة. على امتداد هذه الطريق، تحولت الصين الى ثاني اكبر اقتصادات العالم، ولا تسبقها راهنا سوى الولايات المتحدة، وفق ارقام صندوق النقد الدولي لعام 2020.

لا ينصب اهتمام الصين حصرا على الجانب العسكري من التنافس على الساحة الدولية، ذلك ان الجيش يشكل مجرد جزء من اجمالي تهديد العملاق الصيني، في حين تظل التنمية السياسية والاقتصادية تمثلان اولويات اعلى. تستقي الصين اليوم سلوكها القوي القائم على استعراض العضلات من قدراتها الاقتصادية والعسكرية الجديدة وصورتها، باعتبارها تقترب من كونها قوة عظمى.

تتميز بقدر كبير من المرونة في تعاملاتها الديبلوماسية، وليس لديها مشكلة في التعامل مع انظمة ديموقراطية او حكام استبداديين او ديكتاتوريين عسكريين ما دام تعاملها معهم يصب في خانة مصالحها الاقتصادية والسياسية. بكين لا تعبأ باللون الايديولوجي لشركائها، الى جانب انها تعتمد على مجموعة متنوعة من الادوات، من الاستثمار الاقتصادي الى الديبلوماسية العامة الى الاكراه العسكري.

بلغ الصعود الصيني درجة اصبح يشكل عندها تحديا مباشرا للزعامة الاميركية على مستوى العالم. وجاءت جائحة كوفيد ـ 19 لتفاقم حالة التنافس ما بين الصين والولايات المتحدة. لكن الصين تبدو اليوم مصدر تحد كبير - حتى اكبر عن الاتحاد السوفياتي السابق - لمكانة الولايات المتحدة، ليس فقط على الصعيد العسكري، بل الاقتصادي كذلك.

الصين بلد في حجم قارة وتملك مثل الولايات المتحدة موارد هائلة. ثمة امر آخر لا يقل اهمية، هو ان اقتصادها حقق نموا مستمرا، وهو يحتل المرتبة الثانية عالميا اليوم ولا يسبقه حجما سوى الاقتصاد الاميركي.

تبعا لما ورد في تقرير "تفويض للقيادة عام 2020: رؤية واضحة للادارة الاميركية ـ مقتطفات"، فان نمو الاقتصاد الصيني لم يكن السبب الوحيد وراء تفاقم التوتر بين بكين وواشنطن، بل من الواضح ان بكين عمدت على نحو متزايد الى تحدي النظام الدولي في صورته الراهنة فيما يخص الخطوط البحرية على امتداد ساحل المحيط الهادئ، في مياه تحمل نصف تجارة العالم. لطالما هددت الصين، تايوان التي تعتبر مثابة "جيب" ديموقراطي في المنطقة، وادعت انه يحق لها استخدام اي وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة، لفرض اعادة الاقليم المارق اليها. كما حرصت على توسيع نطاق علاقاتها التجارية مع اميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، الامر الذي شكل تهديدا للهيمنة الاميركية التاريخية في هذه المنطقة.

الاندفاعة الصينية تثير قلق ادارة بايدن للاسباب التالية:

1 - نجاحها في ان تكون منافسا عسكريا حقيقيا للاميركيين في المجالات التي تهم امنها الذاتي. وهي تضع نفسها في موقع التحدي الرئيسي لنظام دولي تقوده الولايات المتحدة، والتأكيد على ان لديها تحالفاتها الخاصة التي تدعو الى ضرورة التوقف عن ربط الاجندة السياسية بمبادئ الديموقراطية واحترام حقوق الانسان والالتزام بسيادة القانون، واستخدام هذه الاجندة ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.

2 - سعيها الى تعديل ميزان القوة في النظام الدولي، وتغيير طبيعته الليبرالية، والنظام الامني في اسيا، ودور المؤسسات الدولية وصلاحياتها، وفرض رقابة على التدفق الحر للمعلومات. وتريد ايضا الاعتراف بنموذجها السياسي والاقتصادي الذي تقوده الدولة بقيادة الحزب الشيوعي، وترفض اي تحديات لادارتها الداخلية. كما تعتبر ان هدفها الوطني يتمثل في ان تصبح قوة رائدة في عدد متزايد من التقنيات المتقدمة، من الذكاء الاصطناعي الى السيارات الكهربائية واستعمار الفضاء.

3 - تحولها الى اكبر اقتصاد في العالم، سواء بالنسبة الى التبادل التجاري او في استقطاب وتوظيف الاستثمارات الاجنبية. فقد صارت اليوم ورشة التصنيع في العالم، والشريك التجاري الاول لمعظم الاقتصادات الرئيسية، وايضا المحرك الاول لنمو الاقتصاد العالمي منذ الازمة المالية في عام 2008.

4 - استخدامها لمبادرة الحزام والطريق التي تغطي 66 دولة في ثلاث قارات: اسيا واوروبا وافريقيا، من اجل تسريع وصول المنتجات الصينية الى الاسواق العالمية لتلك البلدان، لتوسيع نفوذها في مختلف ارجاء العالم.

5- توسيع نفوذها في منطقة الشرق الاوسط، ليس فقط اقتصاديا ولكن ايضا عسكريا وديبلوماسيا وسياسيا، متحدية الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في المنطقة. كذلك وقعت وثائق في شأن التعاون ضمن الحزام والطريق مع 19 دولة في الشرق الاوسط، وحققت تعاونا مميزا مع كل منها، الهدف هو بناء شبكة اقتصادية وهياكل اساسية تربط اسيا باوروبا وافريقيا وما وراء ذلك، واسقاط الهيمنة الغربية الاميركية في منطقة الشرق الاوسط سلميا.

6- توقيعها اتفاقا استراتيجيا شاملا مع ايران لمدة 25 عاما حول التعاون الاقتصادي والامني. وقد نصت مسودة الاتفاقية على استثمار 400 مليار دولار في عدد من المجالات، بما فيها القطاع المصرفي والاتصالات والرياضة وسكك الحديد والصحة وتكنولوجيا المعلومات، في المقابل ستحصل الصين على نفط بشكل منتظم وباسعار مخفضة. شملت المسودة دعوة للتعاون العسكري، بما في ذلك التدريب والمناورات العسكرية المشتركة وتطوير الاسلحة وتبادل المعلومات الاستخبارية. وبذلك منحت الصين طهران شريانا حيويا اقتصاديا وسط العقوبات الاميركية عليها، مما يقوض الجهود الاميركية الهادفة الى ابقائها معزولة.

7 - وضع يدها على بحر جنوب الصين الذي تدعي انه ضمن مياهها الاقليمية، مما يمنحها السيطرة على احتياطيات النفط والغاز التي يزخر بها البحر، ويمنحها كذلك السيطرة على 40 في المئة من التجارة العالمية التي تمر عبر هذا البحر الاستراتيجي. في حين تعتبر الولايات المتحدة ومعظم دول العالم، ان تلك المياه مياه دولية يحق للكل الابحار فيها. وتعمل الصين التي يفوق عدد سفنها الحربية عدد سفن اميركا، على توسيع اسطولها البحري بسرعة، كما تعكف على بناء جزر اصطناعية في بحر جنوب الصين، لتكون نقاطا عسكرية استراتيجية. ويتوقع ان يكون بحر جنوب الصين البؤرة التي تنطلق منها شرارة الحرب بين البلدين بسبب قيام الولايات المتحدة بدوريات متكررة تطلق عليها اسم حرية الملاحة، وتنظر الصين الى ذلك على انه انتهاك لمياهها الاقليمية.

8 - ممارساتها القمعية، من قمع الحركة الديموقراطية في هونغ كونغ، واضطهاد الاويغور المسلمين في سنكيانغ (وصفها وزير الخارجية الاميركي انطوني بلينكن بالابادة الجماعية)، ناهيك بتهديداتها لتايوان.

تنافس استراتيجي بين واشنطن وموسكو ورؤية متناقضة للنظام العالمي

في واشنطن هناك مَن يدعو الى لعب الورقة الروسية لاضعاف العملاق الصيني

تستعمل الصين علاقاتها مع روسيا لسد الثغر في قدراتها العسكرية.

يمثل صعود الصين التحدي العالمي الاكثر تعقيدا الذي يواجه صناع القرار في واشنطن، فهي الخصم الاكثر شراسة الذي يواجه الولايات المتحدة. لكن اصواتا اميركية وازنة دعت الى اعادة نظر عقلانية بطبيعة العلاقة التي يجب ان تصيغها واشنطن مع بكين، وذلك عبر تحديد نقاط القوة والضعف وكيفية استثمارها، اذا ما ارادت الولايات المتحدة الحفاظ على موقعها الريادي.

ويقول الدكتور هنري كيسنجر احد كبار صانعي السياسة الخارجية الاميركية: "على الولايات المتحدة والغرب عموما التوصل الى تفاهم مع الصين حول نظام عالمي جديد لضمان الاستقرار، والا سيواجه العالم فترة خطيرة كالتي سبقت الحرب العالمية الاولى". يضيف: "على الغرب ان يؤمن بنفسه، فالقوة الاقتصادية للصين لا تعني انها ستتفوق تلقائيا في كل المجالات التكنولوجية خلال هذا القرن".